

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/١٩٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز :

وكيله المحامي الدكتور

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٠/١٣٣٤) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧
والمتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

- أخطأت المحكمة ولم تطبق القانون على الوقائع وأن قرارها غير مغلّ تعليلاً
سليماً وفيه فساد في الاستدلال .
- أخطأت المحكمة ولم تعدل التهمة إلى نص المادة (٣٩٨) من قانون
العقوبات قبل التعديل .

٣. إن الفعل كان برضاء المشتكي وبدون عنف .

٤. أخطأت المحكمة ولم تأخذ بصك المصالحة وإسقاط الحق الشخصي المبرز في ملف الشكوى حيث إن الفعل على فرض الثبوت ارتكب في ظل القانون القديم قبل التعديل للمادة (٣٠٨) من قانون العقوبات مكرر .

٥. إن العقوبة شديدة ولا تناسب طبيعة الفعل وأن المميز رب أسرة كبيرة ولا معيل لها وأنه شاب في مقتبل العمر .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٨ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٢٩) رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٠/١٣٣٤) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ إلى محكمتنا سنداً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية طالباً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٣/١/٢١ وبكتابه رقم (١١١/٢٠١٣/٤/٢) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٠/٨٤٧) تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٩ قد أحالت المتهم

ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى عن تهمة :

جناية اللواط بحدود المادة (٢٩٥ مكرر/١/د) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٠/١٣٣٤) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٨ في حوالي الساعة السادسة مساءً وأثناء أن كان المجني عليه (المولود بتاريخ ١٩٩/١/٢) يسير في الشارع العام في منطقة القسطل صادفه المتهم واصطحبه رغماً عنه إلى الخيمة التي يسكنها وبعد وصولهما إلى هناك قام المتهم بتشليح المجني عليه بنطلونه وكلسونه وبطحه على الأرض ثم شلح المتهم بنطلونه وكلسونه ووضع قضيبه في مؤخرة المجني عليه حتى استمنى ثم سمح له بالمغادرة بعد أن طلب منه أن لا يخبر أحداً بما فعله معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وثبت للمحكمة كذلك أنه سبق أن تقرر تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٢) عقوبات والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم وتخفيضها إلى الحبس مدة سنة واحدة والرسوم بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية وذلك بموجب حكم محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠٠٣/١١٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٦ المكتسب الدرجة القطعية .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :

عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية اللواط وفقاً

للمادة (٢٩٥ مكرر/١/د) عقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته إلى جناية هتك العرض وفقاً للمادة (٢٩٩) عقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته .

وعملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم المذكور بجناية هتك العرض بالوصف المعدل وبدلالة المادة (١٠١) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما ورد بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثماني سنوات والرسوم والنفقات .

وعملاً بالمادة (١٠١) عقوبات تشديد العقوبة على المجرم المذكور وذلك بإضافة سنتين إلى العقوبة المحكوم بها بحيث تصبح العقوبة الواجبة التنفيذ بحقه الأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتض المتهم المميز بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز كما رفع مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى .

وعن أسباب التمييز :

وبالنسبة لأسباب من الأول وحتى الثالث الدائرة حول الطعن في وزن البيانات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

فمن استعراض أوراق الدعوى وبياناتها بصفة محكمتنا محكمة موضوع يتبين أنه بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٨ وأثناء أن كان المجني عليه المولود

بتاريخ ٩٩/١/٢ يسير في منطقة القسطل صادفه المتهم واصطحبه رغماً عنه إلى بيت الشعر الذي يسكنه وأقدم على تشليحه بنظلولونه وكلسونه ووضع قضيبه في مؤخرة المجني عليه حتى استمنى ثم سمح له بالمغادرة وأخبر المجني عليه أهله بما حصل معه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة ويتبين أن المتهم سبق وأن تم تجريمه بجناية هتك العرض بحدود المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات بموجب قرار رقم (٢٠٠٣/١١٥) تاريخ ٢٠٠٣/٢/٦ صادر عن محكمة الجنايات الكبرى .

وفي القانون :

فإن فعل المتهم المميز يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته وليس جناية اللواط بحدود المادة (١/٢٩٥ د) مكرر من قانون العقوبات وبدلالة المادة (١٠١) من القانون ذاته .

وحيث انتهى القرار المطعون فيه كما توصلنا إليه من واقعة وتطبيقات فإن هذه الأسباب لا ترد عليه ويتعين ردها .

وبالنسبة للسبب الرابع فإن إسقاط الحق الشخصي من ولي أمر الحدث لا يغير من الأمر شيئاً طالما أن المادة (٣٠٨) مكرر من قانون العقوبات منعت من استعمال الأسباب المخففة التقديرية في جرائم الاعتداء على العرض إذا كان المجني عليه لم يكمل الثامنة عشرة من عمره كون الفعل تم بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٩ والقانون بدأ سريانه بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب الخامس فإن العقوبة التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم تقع ضمن الحد القانوني للفعل الذي جرم به ويتناسب وظروف ارتكاب هذا الجرم مما يتعين معه رد هذا السبب .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ رجب سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / أش

lawpedia.jo